

## القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنوع الاقتصادي

للفترة: 2001-2018

د. خالد مصطفى<sup>1</sup>\*

<sup>1</sup> جامعة قاصدي مرباح ( الجزائر)

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية - جامعة قاصدي مرباح.

تاريخ الاستلام: 2021/12/29؛ تاريخ القبول: 2022/01/18؛ تاريخ النشر: 2022/06/01.

**الملخص:** مع بداية أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية سنة 2014 في الجزائر كانت هناك مؤشرات تعكس رغبة الجزائر القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة إلا أن حقيقة الأمر تبين أن الرغبة غير كافية وإنما يجب أن تكون مقرونة بالقدرة على تطبيق ما خطط له بإمكانيات الجزائر في القطاع الزراعي مثلا تضعها في المراتب الأولى عالميا إلا أن أداء القطاع الزراعي كان ولا يزال دون الطموحات فمؤشر التنوع الاقتصادي في دراستنا للفترة 2001-2018 هذه والمتعلق بمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي أثبت أن قطاع المحروقات لازال يشكل الحصة الأعلى في هذا التكوين رغم وجود قطاعات إنتاجية عديدة.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع زراعي، مؤشرات التنوع الاقتصادي، ناتج داخلي خام، مؤشر هيرفندال- هيرشمان، مؤشر تنوع الصادرات.

**Abstract:** With the beginning of the crisis of low oil prices at the end of 2014 in Algeria, there were indications that reflect Algeria's strong desire to move towards a sustainable development strategy. The agricultural sector, for example, places it in the first ranks in the world, but the performance of the agricultural sector was and is still below ambitions. The indicator of economic diversification in our study 2001-2018 and related to the contribution of productive sectors to the formation of the domestic product proved that the hydrocarbon sector still constitutes the highest share in this formation despite the presence of many productive sectors.

**Keywords:** the agricultural sector, indicators of economic diversification, the gross domestic product, the Hirshman-Hirschmann index, the diversification of exports index.

## I. تمهيد :

لقد كان ولا يزال الاهتمام بالقطاع الزراعي سواء من جانب استغلال الموارد الإنتاجية وتسخير المعرفة الفنية والتقنية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ودعم هذا القطاع بمجموعة من السياسات والأدوات التنموية أمرا ضروريا وإيجابيا للوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها من نمو اقتصادي واستقرار اقتصادي ، زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها تنوع مصادر الثروة من خلال التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولهذا سعت السلطات الوطنية ومع دخول الألفية الثالثة في مرحلة تنمية مجموعة من القطاعات كان أهمها القطاع الزراعي بمخصصات مالية معتبرة ومجموعة من الإجراءات التقنية والإرشادية وباستعمال أساليب حديثة تساعد في ضمان الأمن المائي في العملية الإنتاجية إضافة إلى القيام باتفاقيات شراكة لدعم ونقل التكنولوجيا إلى هذا القطاع.

و من هذا المنطلق فان الإشكالية الرئيسية الممكن صياغتها هي:

إلى أي مدى ساهم القطاع الزراعي انطلاقا من مختلف أشكال الدعم الموجهة إليه في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر ؟

وتنبثق من الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي أهم أشكال الدعم الإنتاجي والتقني التي وجهت للقطاع الزراعي في الجزائر ؟
- هل كان لهذا الدعم الموجه للقطاع الزراعي تأثير على أدائه من جهة وعلى دعم التنوع الاقتصادي من جهة أخرى؟

الفرضيات:

- مع دخول الألفية الثالثة وتزامنهما مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط والزيادة الكبيرة في مداخل الدولة دخلت الجزائر في مرحلة استثمارية ضخمة خصصت لها مبالغ كبيرة لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد فترة الركود التي عرفها قبل هذه المرحلة ونال القطاع الزراعي مخصصات مهمة وزعت على مجموعة من البرامج لتحسين أدائه ونقل التقنيات الإنتاجية الحديثة إليه وتطويره إلا أن الاستجابة بقيت محتشمة.
- إن السيطرة الشبه كلية لقطاع النفط في إيرادات الدولة الداخلية والخارجية يظهر مدى ضعف قطاع الفلاحة وحتى قطاعات أخرى في دعم هذه الإيرادات ومنه تأكيد أن الدولة مازالت تحت سيطرة مصدر واحد من مصادر الثروة.

- الدراسات السابقة:

- دراسة مفتاح صالح (2013): تطرقت هذه الدراسة إلى أهم السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال أما فيما يخص السياسات الزراعية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2001-2014 فقد عرفت مجموعة من الإجراءات بدأت بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 حيث وجه الدعم في هذا المخطط إلى المستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج ثم توسع هذا المخطط سنة 2002 ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ثم تواصلت إصلاحات هذا القطاع ليتم استحداث سنة 2008 قانون التوجيه الفلاحي وكانت هذه الإجراءات كلها تصب في اتجاه واحد وهو ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، كما تم الإشارة إلى مجموعة من الأرقام حول الإنتاج الزراعي

بشقيه النباتي و الحيواني فبخصوص الإنتاج النباتي كانت معظم المنتجات تتميز بالتأرجح الكبير بين الارتفاع والانخفاض وعدم انتظام الكمية كالحبوب، البقوليات الجافة والحمضيات، أما إنتاج التمور فقد واصلت الجزائر احتلال مكانة مرموقة من حيث الكمية والجودة خاصة دقلة نور، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فبالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية إلا أن الجزائر تبقى من الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وخاصة الأبقار وذلك لأسباب متعددة أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية الى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر.

**- دراسة طالي بدر الدين وآخرون (2015):** تناولت الدراسة واقع القطاع الزراعي والإصلاحات التي مر بها منذ الاستقلال إلى غاية برامج الاستثمارات العمومية 2001-2014 أما عن المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة في الجزائر فقد تناولت الدراسة مجموعة من المؤشرات لمعرفة مدى استجابة القطاع لسياسات التنمية أهمها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والزراعي، فقد عرف هذا النصيب من الناتج الزراعي تطورا من سنة لأخرى إلا انه ورغم هذا التطور يبقى هذا النصيب ضعيفا مقارنة بدول أخرى، أما عن تنافسية القطاع وبالاعتماد على مؤشر الميزة النسبية  $AC$  إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من واحد فان القطاع تنافسي والعكس صحيح وقد تبين عدم وجود أي منتج تنافسي في القطاع الزراعي في الجزائر فمؤشر الميزة النسبية للظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية كان اقل من واحد ( $ACR2 < 1$ ) وان القطاع التنافسي الوحيد هو قطاع المحروقات، وبخصوص توفير مناصب الشغل فبعكس المتوقع فقد شهد القطاع انخفاضا في اليد العاملة فبعدها كان القطاع يوظف 30% من القوة العاملة الكلية سنة 2003 أصبح يوظف 16% فقط سنة 2012 بسبب الارتباط الوثيق للقطاع بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، أما الميزان التجاري الزراعي فقد حقق عجزا على طول الفترة 2003-2012 على الرغم من نمو الصادرات الزراعية حيث ارتفع هذا العجز من 3425 مليون دولار سنة 2003 إلى 7618.5 مليون دولار سنة 2012.

**- دراسة العجال عدالة وآخرون :** تناولت هذه الدراسة مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي وذلك من خلال التطرق إلى أهم السياسات الزراعية التي عرفت الجزائر من سياسة التسيير الذاتي إلى سياسة الثورة الزراعية ثم مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي مع بداية الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 90-99 وأخيرا إصلاحات القطاع الزراعي في ظل مرحلة الاستثمارات العمومية التي عرفت الجزائر مع دخول الألفية الثالثة، اما الدراسة القياسية فقد توصلت إلى عدم تأثير اليد العاملة في نمو الإنتاج الفلاحي وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير القطاع الزراعي في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ضعيفا ولا يرقى الى المستوى المرجو وهذا بسبب الارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما أن القطاع الفلاحي لا يزال رهين الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في حين أن الإصلاحات الفلاحية المنجزة مارست أثرا ضعيفا في نمو الإنتاج الفلاحي.

#### - أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إعطاء مفهوم وأهداف التنوع الاقتصادي؛
- التطرق إلى مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي؛
- أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؛

- تقديم لمحة عن القطاع الزراعي في ظل برامج الاستثمارات العمومية (2001-2019)؛
- دراسة تأثير أداء القطاع الزراعي على الناتج المحلي الزراعي ومدى مساهمته في التنوع الاقتصادي.
- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بتسليط الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر من خلال مجموعة الإجراءات المتخذة في هذا القطاع مع دخول الألفية الثالثة إضافة إلى مجموعة من الأرقام والإحصائيات والمؤشرات والقيام بتحليلها ودراستها وتفسيرها.

### 1- مفهوم التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي للاقتصاد هو التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وبالتالي تمكين مجموعة من القطاعات المتزايدة في تكوين الناتج الوطني، وأظهرت أهم الدراسات الحديثة والمعطيات التجريبية أن البلدان ذات التركيز العالي في العملية الإنتاجية أكثر تضررا من الأزمات الاقتصادية نتيجة المخاطر المحتملة الناجمة عن تذبذب الأسعار أو الأسواق مثل اختلال قوى العرض والطلب، المنافسة، التطور التكنولوجي للمنتجات المنافسة، كما بينت دراسات أجريت على الدول اقل تقدما والتي تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية التي تمثل أهم صادراتها وتحتل حصة الأسد من ناتجها الإجمالي، أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر لصادرات مثل المحروقات وبعض المواد الخام(علي سدي وآخرون، 2019).

### 2- أهداف التنوع الاقتصادي:

- من بين الأسباب التي تدفع الدول إلى تنوع اقتصاديتها هي (بلعمى اسماء، 2018):
- ✓ توسيع فرص وأفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
- ✓ تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ رفع القيمة المضافة القطاعية؛
- ✓ توسيع قاعدة الإيرادات للدولة
- ✓ تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي؛
- ✓ إيجاد صناعات تصديرية من شأنها تنمية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ إن التنوع الاقتصادي سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير تشكيلة صادرات البلد وهي إستراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الإيجابي للأسعار وهو ما يؤدي حتما للنمو الاقتصادي (علي سدي وآخرون، 2019)؛
- ✓ التنوع الاقتصادي حسب نموذج Romer الذي ادخل الأثر الإيجابي لتنوع المدخلات على النمو فان هذا التنوع يعتبر عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية التي يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (علي سدي وآخرون، 2013).

### 3- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

قبل التطرق إلى هذه المؤشرات ينبغي أن نشير ان تنوع الإنتاج بشكل عام يأخذ احد الشكلين:

- **التنوع الأفقي:** وهو يعني توزيع الاستثمار على اتجاهات في نفس القطاع أو الفئة كاستثمار في مجالات مختلفة في نفس القطاع كقطاع المحروقات.
  - **التنوع العمودي:** وهو يعني توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات.
- ومن اجل تقييم مدى نجاح التنوع الاقتصادي في أي دولة لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية.

### 3-1- مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي:

تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنوع الاقتصادي وتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة ومن أهمها (بلعمي اسماء، 2018):

- **درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن؛
- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراتها؛
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لان التنوع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

### 3-2- مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ومن أهم هذه المؤشرات (بلعمي اسماء، 2018):

- أ- **مؤشر هيرفندال-هيرشمان:** من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد وتتراوح قيمته ما بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من 0 دل على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب من 1 دل على عدم وجود تنوع اقتصادي أي وجود تركيز اقتصادي ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

**H.H:** مؤشر هيرفندال-هيرشمان؛

$x_i$ : الناتج المحلي في القطاع i؛

**X:** الناتج المحلي الإجمالي PIB ؛

**N:** عدد مكونات الناتج ( عدد القطاعات).

ب- **مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الاونكتاد UNCTAD):**

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب من 0

كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وفق العلاقة التالية:

حيث أن:

$S_j$  = مؤشر تنوع الصادرات؛

$h_{ij}$  = تمثل حصة الصادرات السلعة  $i$  من إجمالي صادرات الدولة  $j$ ؛

$h_i$  = تمثل حصة الصادرات السلعة  $i$  من إجمالي صادرات العالم.

#### 4- أهمية القطاع الزراعي:

تظهر أهمية القطاع الزراعي في اقتصاديات دول العالم من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق (علي جدوع شرفات، 2010):

- توفير الاحتياجات الغذائية: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات النباتية و المنتجات الحيوانية.

- توفير الموارد المالية: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر (مزارعين) أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، أما على مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي لها، كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول من خلال العملية التصديرية للمنتجات الزراعية.

- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي : يوفر هذا القطاع العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا الأخير.

- العمل على تحقيق الأمن الغذائي : يعتبر مشكلة الأمن الغذائي التحدي الرئيسي الذي تواجهه حكومات البلدان العالم خاصة البلدان النامية، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الغذائية المتزايدة ولهذا فالاهتمام بهذا القطاع من خلال استراتيجيات فعالة و ملائمة من شأنها التقليل من حدة هذه المشكلة.

- الزراعة توفر أيدي عاملة: تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل و التشغيل، خاصة انه لا تتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة عمل أخرى، وعادة ما تستوعب العمال اللذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى،

- الزراعة مصدر للعملة الصعبة: لا تعتبر الزراعة مصدر للمواد الغذائية والفلاحية فحسب، بل انها تساهم في توفير العملة الصعبة الناتجة عن التصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية، وعلى هذا الأساس نجد أن كثير من الدول أصبحت تطبق بعض

السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية وذلك من أجل زيادة مبادلاتها التجارية، ويمكن أن نقول أن القطاع الزراعي من القطاعات التي يمكن إتباع فيها سياسة إحلال الواردات بشكل أيسر نسبيا مع القطاعات الأخرى للحد من الاستيراد لبعض السلع فمثلا نجدها تتميز بأنها سلع متجانسة نسبيا على المستوى العالمي وبالتالي يمكن العمل على استغلال الموارد المتاحة محليا بشكل فعال في إنتاج هذه السلع الغذائية للتقليل من التبعية الخارجية على الأقل بشكل نسبي في هذه السلع الغذائية عوض إنفاق الملايير لاستيرادها.

## 5- القطاع الزراعي في برنامج الاستثمارات العمومية (2001-2019):

كان نصيب القطاع الزراعي في فترة دعم الإنعاش الاقتصادي من ( 2001-2004) غلاف مالي قدر 55.9 مليار دينار وزعت على سنوات هذه المرحلة صاحبها مجموعة من الخطط التنموية أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR سنة 2002 الذي كان الغرض منه (مفتاح صالح وآخرون، 2013):

- ✓ توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح ؛
- ✓ ترقية القدرة التنافسية للفلاحة وإدماجها في الاقتصاد العالمي ؛
- ✓ ترقية المنتجات ذات الميزة النسبية من أجل تصديرها.

أما في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2005-2009) كان نصيب القطاع الزراعي في هذه الفترة 300 مليار دج، من أجل مواصلة دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عن طريق تحقيق مجموعة من الإجراءات أهمها (مفتاح صالح وآخرون، 2013):

- ✓ إنشاء وتطوير المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ خلق تكامل بين المنتجين والصناعات الغذائية ؛
- ✓ ترقية الصادرات الفلاحية.

وتم في هذه الفترة استصدار القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي والذي كان يهدف إلى (قانون 08-16، 2008) :

- ✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي ؛
- ✓ ضمان تاطير هذا القطاع بما يسمح له من الزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- ✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وفي فترة البرنامج الخماسي (2010-2014) ارتفع نصيب القطاع الزراعي في هذه المرحلة إلى 1000 مليار دج من أجل مواصلة دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية خاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع إضافة إلى تطوير وتوسيع شبكة الري الزراعي ، وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة 2010 بتحمل أعباء قروض فلاحية كقرض "رفيق" بدون فوائد إضافة إلى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20% إلى 30% بهدف

اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيت) (مفتاح صالح وآخرون، 2013)، وأخيرا وفي البرنامج الخماسي (2015-2019) ومع دخول الجزائر في مرحلة اقتصادية صعبة نتيجة الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 سعت السلطات الوطنية إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات وحشد كل الوسائل الضرورية من أجل مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط جسدت في البرنامج الخماسي (2015-2019)، وكان من أهم أهداف هذا البرنامج في القطاع الفلاحي خاصة هو ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تكثيف الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية التي من شأنها تقوية الأسس الإنتاجية للمحافظة على الأمن الغذائي، ومن أهم الإجراءات المتخذة في برنامج الحكومة لهذه الفترة هو تخصيص لهذا القطاع حوالي 300 مليار دينار جزائري أما أهم آليات تنفيذ هذا المخطط فيما يخص القطاع الزراعي فكانت كمايلي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2015):

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحات المسقية؛
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق له؛
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة 50000 طن سنويا؛
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين؛
- تطوير تربية المواشي وتحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها إضافة إلى توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتوليد.

## II. الدراسة التحليلية والإحصائية:

سنقوم في هذه الدراسة بدراسة تطور الناتج المحلي لمجموعة من القطاعات الإنتاجية في الجزائر بما فيها قطاع الزراعة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2018 من خلال الجدول 1 ثم قياس درجة التنوع الاقتصادي من خلال حساب مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية المذكورة في الجدول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان وكانت النتائج موضحة الجدول 2 .

## III. النتائج ومناقشتها:

انطلاقا من مؤشر هيرفندال-هيرشمان المحسوب الموضح في الجدول 2 لأربع قطاعات مهمة ومن القاعدة التي تنص على انه كلما اقترب هذا المؤشر من 0 دل على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب من 1 دل على عدم وجود تنوع اقتصادي أي وجود تركيز اقتصادي فإننا نلاحظ من الجدول والمنحنى نلاحظ أن هذا المؤشر تراوح بين الصعود والنزول بين 0.1 إلى 0.21 من سنة 2001 إلى 2013 وهذا يدل أن مساهمة هذه القطاعات باستثناء قطاع المحروقات رغم أهميتها محتشمة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي وتوضحه نسبة قطاع المحروقات التي شكلت 30% في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبدرجة اقل قطاع الفلاحة بنسبة 10% والباقي موزع على باقي القطاعات أي أن ثلث المساهمة هي من قطاع المحروقات والباقي موزع بين القطاع محل الدراسة وقطاعات إنتاجية أخرى تتجاوز 10 قطاعات ورغم أن هذا المؤشر كان يقترب من الصفر من سنة 2014 إلى 2018 إلا انه في الحقيقة لا

يعكس حقيقة وجود تنوع اقتصادي وهذا لان انخفاض هذا المؤشر سببه انخفاض الكبير في أسعار النفط منذ نهاية 2014 وهذا ما اثر على قيمة الناتج لقطاع المحروقات ولا يعكس في الحقيقة وجود تنوع اقتصادي.

#### IV. الخلاصة:

رغم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات مع دخول الألفية الثالثة خاصة في القطاع الزراعي فان مساهمة القطاع الزراعي إجمالي الناتج المحلي و في التنوع الاقتصادي انطلاقا من المؤشرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة كانت وما تزال ضعيفة وهذا إن دل على شئ فهو يدل على أن القطاع الزراعي في حاجة إلى مرافقة مقرونة بالدعم المادي المقدم وزيادة التحفيزات لهذا القطاع لاستغلال الإمكانيات المتاحة بشكل مثمر حتى نعمل على خلق وتنويع الثروة لدعم الاقتصاد الوطني،

#### التوصيات:

إن سياسة التنمية الزراعية تركز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي واتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وحتى يتسنى الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه التنمية ينبغي الاهتمام بمجموعة من المحاور الأساسية أهمها:

- تحسين الحياة المعيشية للمزارعين لتشجيع التوجع نحو العمل في هذا القطاع؛
- تشجيع وزيادة مشاريع المستثمرات الفلاحية النموذجية؛
- الاستخدام المستمر للتكنولوجيا في القطاع الفلاحي؛
- تامين الإنتاج الزراعي الحيواني؛
- استغلال المواد الأولية والسلع الوسيطة التي يوفرها القطاع الفلاحي في زيادة الاستثمار في الصناعات الغذائية خاصة الأساسية منها.

#### الهوامش والمراجع :

<sup>1</sup>. علي سدي و آخرون، التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر ، [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net) ، أكتوبر 2019، ص: 213-216.

<sup>2</sup>. بلعبي اسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018، ص: 19-21.

علي سدي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 216-218 <sup>3</sup>  
نفس المرجع والصفحة. <sup>4</sup>

بلعبي اسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 21-24. <sup>5</sup>

بلعبي اسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 21-24 <sup>6</sup>

<sup>7</sup>. علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2010، ص: 25-30.

<sup>8</sup>. مفتاح صالح وآخرون، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، أيام: 11-12 مارس 2013، ص: 15.

<sup>9</sup>. مفتاح صالح وآخرون المرجع نفسه، ص: 12-24.

- <sup>10</sup>. قانون 16-08 المؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق 3 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 بتاريخ 2008/8/10، ص: 5.
- <sup>11</sup>. مفتاح صالح وآخرون، المرجع نفسه، ص ص: 25-27.
- <sup>12</sup>. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير سبتمبر 2015، ص ص: 1-8.

13- Ons, Rétrospective des comptes économiques 1963-2014, n°:197/2016, janvier 2016.

14-Ons, Les comtes économiques 2015-2018, n°:86, juillet 2019.

### الملاحق:

### الجدول رقم 1: تطور الناتج المحلي لمجموعة من القطاعات 2001-2018

الوحدة: مليون دج

| السنة/ل<br>لتعيين | الناتج المحلي<br>للفلاحة PA | الناتج المحلي<br>للصناعات<br>PAG الغذائية | الناتج المحلي<br>للصناعات<br>المختلفة PID | الناتج المحلي<br>للمحروقات PP | إجمالي الناتج المحلي<br>PIB |
|-------------------|-----------------------------|-------------------------------------------|-------------------------------------------|-------------------------------|-----------------------------|
| 2001              | 412 119.5                   | 108 898.3                                 | 37 330.5                                  | 1 443 928.1                   | 4 227 113.1                 |
| 2002              | 417 225.2                   | 115 114.4                                 | 40 447.3                                  | 1 477 033.6                   | 4 522 773.3                 |
| 2003              | 515 281.7                   | 114 857.5                                 | 45 278.7                                  | 1 868 889.6                   | 5 252 321.1                 |
| 2004              | 580 505.6                   | 127 309                                   | 46700.5                                   | 2 319 823.6                   | 6 149 116.7                 |
| 2005              | 581 615.8                   | 138 391                                   | 49 425                                    | 3 352 878.4                   | 7 561 984.3                 |
| 2006              | 641 285                     | 146 022.7                                 | 48 162                                    | 3 882 227.8                   | 8 501 635.8                 |
| 2007              | 708 072.5                   | 156 083.2                                 | 44 786.7                                  | 4 089 308.6                   | 9 352 886.4                 |
| 2008              | 727 413.1                   | 164 314.4                                 | 45 717.8                                  | 4 997 554.5                   | 11 043 703.5                |
| 2009              | 931 349.1                   | 188 482.4                                 | 49 057.3                                  | 3 109 078.9                   | 9 968 025.3                 |
| 2010              | 1 015 258.8                 | 214 132.6                                 | 50 302.1                                  | 4 180 357.7                   | 11 991 563.9                |
| 2011              | 1 183 216.1                 | 231 846.5                                 | 50 132                                    | 5 242 502.8                   | 14 588 531.9                |
| 2012              | 1 421 693.3                 | 266 137.4                                 | 49 672.6                                  | 5 536 381.8                   | 16 208 698.4                |
| 2013              | 1 640 006.1                 | 285 480.4                                 | 46 490.4                                  | 4 968 018.3                   | 16 643 833.6                |
| 2014              | 1 771 495.6                 | 330 696.8                                 | 44 433.4                                  | 4 657 811.3                   | 17 205 106.3                |
| 2015              | 1 935 113                   | 355 983.8                                 | 37 799.2                                  | 3 134 242.7                   | 16 712 675.4                |
| 2016              | 2 140 304.7                 | 381 647.1                                 | 40 464.3                                  | 3 025 612.5                   | 17 514 634.9                |
| 2017              | 2 219 064.4                 | 407 474.1                                 | 44 039.9                                  | 3 699 650.7                   | 18 575 761.1                |
| 2018              | 2 426 906.9                 | 433 407.2                                 | 49 504.2                                  | 4 547 784.2                   | 20 259 044.3                |

Source : Ons, Rétrospective des comptes économiques 1963-2014, n°:197/2016, janvier 2016, pp : 30-85.

Ons, Les comtes économiques 2015-2018, n°:861, pp : 3-12.

الجدول رقم 02: تطور مؤشر هيرفندال - هيرشمان

| السنة | مؤشر هيرفندال - هيرشمان |
|-------|-------------------------|
| 2001  | 0,13                    |
| 2002  | 0,12                    |
| 2003  | 0,14                    |
| 2004  | 0,15                    |
| 2005  | 0,20                    |
| 2006  | 0,21                    |
| 2007  | 0,20                    |
| 2008  | 0,02                    |
| 2009  | 0,02                    |
| 2010  | 0,13                    |
| 2011  | 0,14                    |
| 2012  | 0,12                    |
| 2013  | 0,10                    |
| 2014  | 0,08                    |
| 2015  | 0,05                    |
| 2016  | 0,05                    |
| 2017  | 0,05                    |
| 2018  | 0,07                    |

من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول 01

الشكل رقم 01: تطور مؤشر هيرفندال - هيرشمان

